The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 3, Issue 3, 2025
Page No: 162-176
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.71 ISI 2024: 0.696

قياس خط الفقر بالمناطق الريفية في الاقتصاد الليبي: دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين

الهادي مصطفي لاغا[1]، محسن علي انتيفة[2*]
[1]قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا
[2]قسم التجارة الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، مصراتة، ليبيا

Measuring the Poverty Line in Rural Areas of the Libyan Economy: A Field Study on the Regions of Al-Wushka and Abu Qurayn

Alhadi Mustafa Lagha[1], Mohsen Ali Antifa[2*]
[1]Department of Economics, Faculty of Humanities and Applied Sciences, University of Misurata, Misurata, Libya
[2]Department of International Trade, Faculty of Economics and Political Science, University of Misurata, Misurata, Libya

[*]Corresponding author mohsenentefa@gmail.com [*]المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-06-25 تاريخ القبول: 2025-07-25 تاريخ النشر: 2025-08-04

الملخص

هدف هذه الدراسة إلى قياس خط الفقر في المناطق الريفية في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة ميدانية على منطقتي الوشكة وأبوقرين. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع الفقر في المجتمعات الريفية المهمّشة، ومحاولة تقديم مؤشرات كمية دقيقة تساعد في رسم سياسات فعّالة للحد من الفقر. حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، كما تم جمع البيانات من بواسطة استبانة طُبقت على عينة عشوائية من 342 أسرة من أصل 3114 أسرة تمثل مجتمع الدراسة، كما استخدمت الدراسة طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفق أسلوب الإنفاق الفعلي لقياس خط الفقر. وقد كشفت نتائج الدراسة عن مستويات مرتفعة من الفقر في المناطق محل الدراسة، حيث بلغت قيمة خط الفقر المطلق 4012 دينارًا شهريًا، في حين بلغت قيمة خط الفقر المدقع 768 دينارًا شهريًا. كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الفقر العامة بلغت 90.93% من إجمالي العينة، وأن 3.8% من الأسر تقع تحت خط الفقر المدقع، وهي نسب تنذر بخطورة الوضع المعيشي في تلك المناطق. كما سجلت فجوة الفقر نسبة 69.9%، مما يعكس اتساع حجم الفقر وعمقه. وقد أظهرت المقارنة مع الدراسات السابقة أن معدلات الفقر في هذه المناطق قد ارتفعت بشكل ملحوظ، ويُعزى ذلك إلى موجات التضخم الحادة، الناتجة عن ارتفاع أسعار الصرف والزيادات الكبيرة في مؤشرات الأسعار المحلية والعالمية، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للأسر وتفاقم أوضاعها الاقتصادية. وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات تنموية شاملة تستهدف المناطق الريفية، مع إصلاح السياسات النقدية للحد من التضخم، وتفعيل برامج الدعم المباشر للأسر الأشد فقرًا، وتوفير فرص عمل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تدعو إلى تعزيز البنية التحتية الاجتماعية في هذه المناطق، وتحديث بيانات الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، المطلق، المدقع، فجوة.

Abstract

This study aims to measure the poverty line in rural areas of the Libyan economy through a field study applied to the regions of Al-Wishka and Abu Qurayn. The importance of this research lies in highlighting the reality of poverty in marginalized rural communities and providing quantitative indicators that support the formulation of

effective poverty reduction policies. The study relied on both descriptive-analytical and quantitative approaches. Data were collected through a structured questionnaire distributed to a random sample of 342 households out of a total population of 3,114 families. The study employed the Cost of Basic Needs (CBN) method, based on actual household expenditure, to calculate the absolute and extreme poverty lines. Results showed that the absolute poverty line was estimated at 4,012 LYD per month, while the extreme poverty line was 768 LYD per month. Approximately 90.93% of the surveyed households fell below the absolute poverty line, and 3.8% were below the extreme poverty line. The poverty gap reached 69.9%, reflecting the depth and severity of poverty in the targeted areas. Compared to previous studies, the poverty indicators in this study were significantly higher, which is primarily attributed to severe inflation, increased exchange rates, and rising global price indices. The study concludes with recommendations to address inflation, improve income distribution, and implement rural development programs to alleviate poverty in Libya's rural regions

Keywords: Poverty; Absolute; Extreme; Gap.

مقدمة:

تُعد ظاهرة الفقر من أبرز التحديات التنموية التي تواجه الاقتصاديات المعاصرة، نظرًا لطبيعتها المركبة وتأثيراتها المتشابكة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فالفقر لا يقتصر على انخفاض مستويات الدخل أو ضعف القدرة الشرائية، بل يتجاوز ذلك ليشمل مظاهر الحرمان المتعددة مثل محدودية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتدني مستوى الخدمات العامة، والتهميش الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى اتساع الفجوات المجتمعية ويحول دون تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

تُولي الأدبيات الاقتصادية أهمية كبيرة لدراسات قياس الفقر بوصفها أساسًا ضروريًا لفهم أبعاد الظاهرة وتوجيه السياسات التنموية نحو الفئات الأكثر هشاشة. ويُعد مفهوم "خط الفقر" أحد الأدوات الكمية الرئيسة المستخدمة لتحديد الحد الأدنى للموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة، سواء في شقها الغذائي أو غير الغذائي، حيث يُعد الأفراد الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم عن هذا الخط ضمن الفئات الفقيرة. وتساهم هذه المؤشرات في رسم صورة دقيقة عن الواقع المعيشي للمجتمعات وتوجيه جهود مكافحة الفقر بصورة أكثر كفاية وفاعلية.

في السياق الليبي، ورغم ما تتمتع به البلاد من موارد طبيعية، خاصةً العوائد النفطية التي صنّفتها لفترة طويلة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، إلا أن التفاوتات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية ما تزال قائمة، ويُلاحظ تركز مظاهر الفقر بشكل أكبر في المناطق الريفية نتيجة لتراجع مستوى الخدمات، وضعف البنية التحتية، وغياب السياسات التنموية المتوازنة. وتبرز الحاجة الماسة إلى دراسات ميدانية تركز على هذه المناطق المهمشة لتقديم صورة واقعية وشاملة عن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، تسعى هذه الدراسة إلى قياس خط الفقر في منطقتي الوشكة وأبوقرين كنموذجين للمجتمعات الريفية في الاقتصاد الليبي، من خلال اعتماد منهجية كمية تستند إلى أسلوب تكلفة الاحتياجات الأساسية، مع تحليل العوامل المؤثرة في مستويات الفقر في هاتين المنطقتين. وتهدف الدراسة إلى تقديم بيانات تحليلية تُمكن صناع القرار من صياغة سياسات وبرامج تستند إلى الأدلة لمكافحة الفقر وتحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية الليبية.

المشكلة البحثية:

شهد الاقتصاد الليبي تحولات بنيوية كبرى منذ اكتشاف النفط في مطلع الستينيات، حيث انتقل من اقتصاد تقليدي يعتمد على الزراعة والرعي إلى اقتصاد ريعي ترتكز إيراداته بشكل أساسي على العوائد النفطية. وقد رافق هذا التحول إطلاق العديد من الخطط والبرامج التنموية، بدءًا بالخطة الخماسية الأولى (1963–1968)، وما تلاها من خطط طموحة خلال السبعينيات والثمانينيات، والتي استهدفت تحسين مستوى المعيشة، وتوسيع شبكة البنية التحتية، وتوفير الخدمات العامة، إلى جانب تقليص مظاهر الفقر.

ورغم ضخامة الاستثمارات الحكومية في تلك المراحل، فإن مسوحات ميزانية الأسرة التي اجريت خلال الفترة 1969–2008 أظهرت أن ظاهرة الفقر لا تزال قائمة في الاقتصاد الليبي، ما يعكس قصور السياسات التنموية السابقة عن تحقيق العدالة في توزيع الموارد ورفع مستوى الرفاه بشكل شامل، خاصة في المناطق الريفية التي ظلت تعاني من التهميش التنموي وتدني مستوى الخدمات الأساسية (احسونة، 2015، ص4).

وفي ظل التفاوت الجغرافي في توزيع الفقر، تبرز الحاجة إلى دراسات تطبيقية تقيس واقع الفقر في المناطق الريفية بشكل دقيق. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تستهدف منطقتي الوشكة وأبوقرين كنموذجين لمناطق ريفية تعاني من ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال قياس خط الفقر المطلق والمدقع، وتحليل العوامل المؤثرة فيه، بما يتيح تقديم معطيات كمية يمكن البناء عليها في تصميم سياسات أكثر إنصافًا وعدالة تجاه الريف الليبي.

ويمكن صياغة جوهر المشكلة البحثية في السؤال التالي:

ما مدى انتشار الفقر المطلق والمدقع بين الأسر في منطقتي الوشكة وأبوقرين، وفقًا لطريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية؟

فرضيات الدراسة

توجد نسبة كبيرة من الأسر في منطقتي الوشكة وأبوقرين تقع تحت خط الفقر المطلق والمدقع، بناءً على تقديرات الإنفاق الفعلي وفقًا لطريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية.

أهداف الدراسة:

ان هذا البحث يهدف الي الاتي:

- التعريف بمشكلة الفقر في منطقتي الوشكة وأبوقرين.
- محاولة التعرف على الأسباب المؤدية للفقر
- قياس خط الفقر في منطقتين الوشكة وابوقرين وتحديد نسبة الاسر التي تقع تحت خطي الفقر من مجموع الاسر.

أهمية الدراسة:

تشمل أهمية البحث في الموضوع الذي يتناوله ومن أهم النقاط التي تبرز

أهمية هذا البحث ما يلي:

- يساعد قياس خط الفقر في هذه المناطق إلى توجيه البرامج الاجتماعية
- والاقتصادية لتحسين ظروف المعيشة وتحديد الفئات الأكثر احتياجا والحد من الفقر.
- ان هذا البحث يوفر معلومات حديثة من واقع الفقر في منطقتي الوشكة وابوقرين لم يسبق دراستها من قبل.
- ان هذا البحث يساهم في انتشار الوعي بأهمية موضوع الفقر وأهمية معالجته.

منهجية الدراسة:

تشير أدبيات منهجية البحث العلمي إلى أن هناك العديد من مناهج البحث العلمي التي يمكن استخدامها في البحث العلمي وإن هذه المناهج متداخلة وأنه يمكن استخدام أكثر من منهج عند دراسة موضوع معين وهو ما يعتمد على طبيعة المشكلة البحث المطروحة للدراسة والبيانات المتاحة. وفي هذه الدراسة في الجانب النظري تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك عند التعرض للأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الفقر وعلى مستوى الاقتصاد الليبي. كما تم استخدام المنهج الكمي عند إجراء قياسات خط الفقر في الجانب العملي.

نطاق الدراسة:

- النطاق الزمني: تركز الدراسة على الفترة الزمنية عام 2025.
- النطاق المكاني: تقتصر الدراسة على منطقتي الوشكة وأبوقرين.

مصادر البيانات والمعلومات:

تنقسم مصادر البيانات والمعلومات في هذه الدراسة إلى مصادر ثانوية ومصادر أولية

وذلك كما هو موضح فيما يلي:

- **المصادر الثانوية:**

إن هذا النوع من المصادر يرتبط بموضوع استقراء الأدب الاقتصادي ذي العلاقة بموضوع الفقر، كما يرتبط هذا النوع من المصادر بوضع الفقر في الاقتصاد الليبي، وفي هذا الخصوص ستعتمد الدراسة على البيانات والمعلومات الواردة بالبحوث والدراسات والكتب والدوريات، وتلك الصادرة عن الجهات الحكومية والتي تناولت موضوع الفقر.

- **المصادر الأولية**

إن هذا النوع من المصادر يرتبط بالبيانات والمعلومات التي تم تجميعها عن طريق استمارة الاستبيان

مراجعة مختصرة للدراسات السابقة:

الدراسة الأولي (مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2008):

تناولت هذه الدراسة تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي من خلال تقدير خط الفقر المدقع والمطلق لعام (2007).

وقد هدفت هذه الدراسة الي تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- تقدير القيمة الفعلية للأنفاق الأسري.
- تقدير الفقر المدقع والمطلق عام2007.
- تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعه من النتائج من بينها:

- بلغ خط الفقر المدقع 258 دينار شهريا عام 2007 بأسعار عام 2003.
- بلغت قيمة خط الفقر المطلق (552) دينار شهريا عام 2007بأسعار عام 2003.

الدراسة الثانية (احسونة،2015):

تناولت هذه الدراسة تقدير خط الفقر وتوريع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على منطقة زليتن كدراسة ميدانية بالأسلوب المقطعي باختيار عينة عشوائية بلغت (381) رب اسرة. وقد تم تجميع البيانات المطلوبة عن طريق استخدام أسلوب الاستبيان، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض المقاييس الإحصائية لقياس خط الفقر ومدى عدالة توزيع الدخل على مستوى مدينة زليتن عام 2014، وقد هدفت هذه الدراسة الى:

- تقدير خط الفقر
- قياس التفاوت في توزيع الدخل الشخصي ما بين افراد اسرة مجتمع الدراسة.

الدراسة الثالثة ابورويص وآخرون (2022):

هذه الدراسة تناولت قياس خط الفقر في الاقتصاد الليبي بالتطبيق على مدينة مصراتة بالأسلوب المقطعي، وتم اختيار عينة بلغت (382) رب أسرة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- إن مدينة مصراتة تعاني من ظاهرة الفقر.
- بلغت قيمة خط الفقر المدقع 518 دينار شهريا.
- بلغت قيمة خط الفقر المطلق 1346 دينار شهريا.

الدراسة الرابعة إشكاب والفضيل (2024)

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات 2012 -الربع الاول 2024)، وقد اعتمدت على الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي في قياس خط الفقر من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كذلك ارتفاع عرض النقود خاصة للفترة الممتدة من (2015-2020)، وارتفاع الرقم القياسي للأسعار العالمية للفترة الممتدة (2021-2023)، وهذا أدى الى بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، حيث بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياً. كما بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي

32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- أن هذه الدراسة غطت منطقة جغرافية لم يتم دراستها في دراسات سابقة.
- أن هذه الدراسة جاءت بعد قرار رئيس مجلس النواب رقم 15 سنة 24 بفرض ضرائب على مبيعات النقد الأجنبي الذي ادي الي ارتفاع سعر الصرف وزيادة معدلات التضخم.

الجانب النظري

يعتبر الفقر من أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، فهو مشكلة معقدة جوانب منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتمس هذه الظاهرة جميع الدول دون استثناء، سواء كانت غنية او فقيرة. ونظرا لتعدد ابعاد الفقر واختلاف مظاهره من مكان لأخر ومن زمان لأخر فقد أختلف الباحثون في تعريفه وفهم أسبابه (قموح،2016).

تعريف الفقر:

يمكن تعرف الفقر على أنه تدني مستويات المعيشة حيث يتدنى الدخل ليكفي بالكاد إشباع الحاجات الأساسية. أو هو انخفاض الدخل أو الانفاق عل الحد الأدنى لمستويات المعيشة فهو "حالة من الحرمان المادي، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي الوضع السكني والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو ضمان لمواجهة الحالات الصحبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات ولذلك فهو "نقص أو انعدام القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة" فالفقر يمثل أصحاب الدخول الدنيا التي تشكل نسبة معينة من متوسط الدخل الفردي (قموح،2016). خط الفقر هو مقياس يستخدم الحد الأدنى للدخل الذي يحتاجه الفرد او الاسرة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. مثل الغداء والمأوى والرعاية الصحية. عندما يكون الدخل الفردي او الاسري اقل من خط الفقر، يعتبر الشخص او الاسرة فقراء.

أنواع الفقر :

- الفقر المطلق: قد عرفته الأمم المتحدة في عام 1995 بأنه حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات (United Nations, 1995).
- الفقر المدقع: يعبر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخلها الوصول إلى حاجة إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة (المهاجر ،2000، ص26).

أسباب الفقر:

تعتبر برامج التصحيح الهيكلي التي قامت بها الدولة من أهم الأسباب التي زادت في معدلات الفقر وهذا نظرا للأوضاع الاجتماعية الصعبة التي كانت تمر بها معظم الدول النامية في ذلك الوقت.

- زيادة كبر حجم الأسرة أدى إلى ارتفاع معدلات الإعالة فيها، مما يودي إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على تلبية أدنى متطلبات المعيشة، مما يزيد مستوى فقرها.
- ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع السلع والخدمات، وهذا ما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية والمتمثلة في عدم تلبية أبسط متطلبات الحياة.
- تؤدي الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية إلى عدم استقرار الدول، مما ينتج عنه ضياع فرص العمل وضياع الممتلكات وهذا ما يؤدي إلى الفقر.
- التوزيع الغير العادل للدخل والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر، مما يزيد في توسيع دائرة الفقر.
- ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب يؤدي إلى ركود في الاقتصاد الوطني، مما يقلص فرص الاستثمار وهذا ما يعمق من حدة الفقر في المجتمع وخاصة على مستوى الأسرة.

الاثار الاقتصادية للفقر:

- انخفاض الإنتاجية والنمو الاقتصادي: يؤدي الفقر إلى ضعف الاستثمار في رأس المال البشري (التغذية، الصحة، التعليم)، مما يخفض من إنتاجية القوى العاملة وبالتالي يبطئ النمو الاقتصادي على مستوى الأفراد والمجتمع ككل.

دراسة البنك الدولي تشير إلى أن انخفاض مستويات التعليم والصحة بسبب الفقر قد يخفض الناتج المحلي الإجمالي السنوي للدول بنحو 2–4٪ (البنك الدولي – دراسة تكلفة عد الاستثمار في راس المال البشري سنة 2018 ص 12)

- زيادة معدلات البطالة والعمالة غير الرسمية: غالبًا ما يُضطر الفقراء للعمل في وظائف مؤقتة أو غير رسمية ذات دخل منخفض وبدون ضمانات اجتماعية، ما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي على مستوى الأسر والدولة.

تقرير منظمة العمل الدولية يوضح أن العمالة غير الرسمية تمثل أكثر من 60٪ من إجمالي العمالة في بعض الدول النامية، وتتسم بعدم الأمان الوظيفي والدخل المنخفض.

(منظمة العمل الدولية -الرجال والنساء خارج الاقتصاد الرسمي – إحصائية سنة 2018)

- ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية: الفقر مرتبط بارتفاع معدلات الأمراض المزمنة وسوء التغذية، مما يرفع من تكلفة الرعاية الصحية العامة ويثقل ميزانيات الحكومات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبين أن النفقات الصحية للأسر الفقيرة قد تصل إلى 20–40٪ من دخلها السنوي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 2019)

- تفاقم عدم المساواة الاقتصادية: يستمر الفقر في تعزيز فجوة الثروة بين الأغنياء والفقراء، مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي ويقلل من فرص الحراك الاجتماعي.

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يشير إلى أن الدول ذات الفجوات الكبيرة في الدخل تواجه تحديات أكبر في تحقيق التنمية المستدامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). معاً: لماذا يستفيد الجميع من تقليل عدم المساواة -2019)

- ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي: خوف المستثمرين من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات ذات معدلات الفقر المرتفعة يحدّ من تدفق رؤوس الأموال، ويؤثر سلبًا على فرص إنشاء المشاريع وتوسيعها.

ورقة صندوق النقد الدولي توضح أن معدلات الفقر المرتفعة مرتبطة بزيادة مخاطر الاستثمار وانخفاض معدلات نمو رأس المال (صندوق النقد الدولي-الحد من الفقر والنمو-الدورات الفاضلة والرذيلة-2015).

سبل معالجة الفقر:

هناك العديد من الطرق للتخلص من مشكلة الفقر ومنها:

- تحسين التعليم: التعليم هو حجر الأساس للخروج من دائرة الفقر. فكل سنة دراسية إضافية تزيد دخل الفرد بنسبة تصل إلى 10٪، وتزيد من فرص الحصول على وظيفة لائقة (البنك الدولي – التعليم والنمو الاقتصادي).
- توفير الرعاية الصحية الأساسية: الرعاية الصحية تمنح الأفراد القدرة على العمل والمشاركة الاقتصادية، بينما يؤدي المرض إلى تآكل دخل الأسرة وتكلفة اجتماعية مرتفعة. (منظمة الصحة العالمية – التغطية لصحية الشاملة).
- تمكين المرأة اقتصاديا: عندما تُمنح النساء فرصًا متساوية في التعليم والعمل، تنخفض معدلات الفقر، وتتحسن مستويات المعيشة للأسر والمجتمعات. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة – التمكين الاقتصادي للنساء).
- خلق فرص عمل دائمة ومستدامة: الفقر غالبًا ما يرتبط بالبطالة أو بالعمل غير الرسمي. توفير وظائف مستقرة يعزز الدخل ويقلل الاعتماد على المساعدات (منظمة العمل الدولية – العمل اللائق وأجندة التنمية المستدامة 2030).

- التحويلات النقدية والدعم الاجتماعي المباشر: برامج الدعم النقدي، سواء كانت مشروطة أو غير مشروطة، تساعد الفقراء على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتخفف من آثار الأزمات الاقتصادية. (البنك الدولي – التحويلات النقدية المشروطة).
- حقيق العدالة في توزيع الثروة والدخل: الضرائب التصاعدية والإنفاق الاجتماعي المتوازن يساهمان في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – عدم المساواة والنمو الاقتصادي).
- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة: البنية التحتية مثل الطرق، والكهرباء، والمياه، والاتصالات، تربط الفقراء بالأسواق والخدمات وتقلل من التهميش (البنك الإفريقي للتنمية – البنية التحتية وتقليل الفقر)
- دعم الزراعة والفلاحين في المناطق الريفية: في الدول النامية، يمثل الفلاحون شريحة كبيرة من الفقراء. دعمهم بالتمويل، والتدريب، والوصول للأسواق يعزز الأمن الغذائي والدخل (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) – الزراعة وتقليل الفقر)

الجانب العملي

يتناول هذا الفصل التعريف بالدراسة الميدانية من خلال بيان نطاقها الجغرافي ونبذة عنه وبالإضافة إلى ذلك تم عرض وتحليل أهم الخصائص العامة لعينة الدراسة. كما سيتم في هذا الفصل قياس خط الفقر، مقارنة الدراسات الحالية مع الدراسات السابقة.

التعريف بالدراسة الميدانية:

منطقة ابوقرين:

ابوقرين هي قرية ليبية تقع على مفترق طرق بين الطريق الساحلي الليبي وطريق فزان .وتعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب تبعد حوالي 118 كيلومترًا شرق مدينة مصراتة و138 كيلومترًا غرب مدينة سرت. تُعرف أيضًا باسم الهيشة الجديدة. كما أنها بلدة صغيرة تطورت من استراحة للمسافرين إلى مركز تجاري صغير خلال الحرب العالمية الثانية أصبحت مكاناً مهماً للتجارة بسبب موقعها على الطرق الرئيسية.

منطقة الوشكة:

هي قرية ليبية صغيرة على الطريق الساحلي الليبي تبعد حوالي 139كيلومتر شرق مدينة مصراتة و106كيلومتر غرب مدينة سرت. تتميز منطقة الوشكة بكونها منطقة زراعية هامة، وتشتهر بإنتاج الزيتون، كما تشتهر بوجود آبار المياه العذبة فيها. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الوشكة نقطة عبور هامة بسبب موقعها على الطريق الساحلي الرابط بين طرابلس وبنغازي. يمارس السكان فيها تربية الماشية، خاصة الأغنام والماعز.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

استهدفت الدراسة الميدانية أرباب الاسر في منطقتين الوشكة وأبوقرين والبالغ عددهم (3114) أسرة في عام 2025م، والجدول رقم (1) يوضح البيانات الواردة من قسم السجل المدني ببلدية الوشكة وأبوقرين. وقد تم أخذ عينة عشوائية من اجمالي عدد الأسر بمنطقتين الوشكة وأبوقرين وذلك بناء على صيغة (كوكران). حيث كانت 342، بعد ذلك تم توزيع العينة المختارة على المناطق الجغرافية التابعة لمنطقتين الوشكة أبوقرين حسب التوزيع النسبي لعدد الأسر بهذه المناطق.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة على المناطق الجغرافية حسب عدد الأسرة لكل منطقة.

ث	المناطق الجغرافية	عدد الأسر	النسبة %	حجم العينة
1	الوشكة	1100	%35	120
2	أبوقرين	2014	% 65	222
3	المجموع	3114	%100	342

المصادر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من قسم السجل المدني بلدية الوشكة / وأبوقرين سنة 2025.

أدوات الدراسة:

تم استخدام استبيانه كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تم تصميمها بعناية لتشمل ثلاثة محاور:

- البيانات الديموغرافية: عدد أفراد الأسرة، الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية.
- البيانات الاقتصادية: الدخل الشهري، مصدر الدخل، التبعية الاقتصادية، وجود معيل ثابت، ملكية الممتلكات.

مؤشرات الفقر:

الإنفاق الشهري على الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، نسبة الأفراد تحت خط الفقر.

الخصائص العامة لعينة الدراسة الميدانية:

صدق الأداة والثبات: للتأكد من صلاحية أداة الدراسة فقد تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين في جامعة مصراتة. ولاختيار درجة المصداقية وثبات أداة القياس فقد تم إجراء اختبار ثبات أداة القياس باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا)، حيث بلغت ألفا (,880)، وهي أعلى من النسبة المقبولة إحصائيًا وهي (68 %). كما موضح في الجدول (2).

جدول (2): اختبار المصداقية.

العدد	كرونباخ ألفا
14	0.88

المصدر: الباحثان/ استخدام برنامج التحليل الاحصائي spss الاصدار26.

تحليل البيانات:

استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 26 مع الاستعانة ببرنامج Excel؛ وذلك لاستخراج مجموع الدخل ومتوسط الدخل الشهري والتكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة. ومن خلال استقراء وتحليل البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان يمكن الإشارة إلى خصائص عينة الدراسة الميدانية كما هو مبين فيما يلي:

وصف عام لعينة الدراسة:

الجنس:

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	مجموع الدخل	متوسط الدخل
ذكر	268	78.3	379011	1441.960
انثى	74	21.7	98260	1327.840
المجموع	342	100	477271	1395.529

يوضح الجدول (3) أعداد الذكور والإناث ونسبتهم المئوية، حيث يمثل أعداد الذكور (268) أو ما نسبته (78.36 %) وبمتوسط دخل شهري (1441.960) دينار. وأعداد الإناث بلغت (74) أو ما نسبته (7.21 %) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1327.840) دينار.

نلاحظ من عينة الدراسة في الجدول (4) أن (2.33 %) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم أقل من (25) عام وبمتوسط دخل شهري (1287.500) دينار، و(20.46%) من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (25-35) سنة وبمتوسط دخل شهري (1269.500) دينار و (20.17 %). من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (36-45)سنة وبمتوسط دخل شهري (1404.86) دينار و (25.73%) من عينة الدراسة أعمارهم بين (46-55) سنة وبمتوسط دخل شهري (1476.03) دينار (31.82%) من عينة الدراسة أعمارهم اكتر من (55) سنة وبمتوسط دخل شهري (1413.831) دينار. مما يدل على أن أغلب افراد العينة تراوحت أعمارهم (اكتر من 55 سنة).

حسب العمر:

الجدول (4): توزيع العينة حسب العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية	مجموع الدخل	متوسط الدخل
اقل من 25 سنة	8	2.33%	10300	1287.50
من 25 الى 35 سنة	70	20.46%	88865	1269.50
من 36 الى 45 سنة	69	20.17%	96935	61404.8
من 46 الى 55 سنة	88	25.73%	129891	1476.03
اكتر من 55 سنة	107	31.28%	151280	1413.831
المجموع	342	100%	477271	1395.50

المؤهل العلمي:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	مجموع الدخل	متوسط الدخل
أمي	72	21.05%	85315	1184.930
شهادة ابتدائية	34	9.94%	49895	1467.500
شهادة إعدادية	62	18.13%	74130	1195.645
شهادة ثانوية	85	24.85%	127021	1494.364
بكالوريوس او ما يعادله	71	20.76%	92610	1304.366
ماجستير	7	2.05%	23100	3300
دكتوراه	2	.058%	9000	4500
غير ذلك	9	2.63%	16200	1800
المجموع	342	100%	477271	1395.529

نلاحظ من عينة الدراسة في الجدول(5) أن مستوى التعليم كان على النحو الآتي:

- مستوى امي كما نلاحظ كان عددهم (72) شخص، وبلغت النسبة (21.05 %) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1184.93) -مستوى شهادة ابتدائية نلاحظ كان عددهم (34) شخص، وبلغت النسبة (9.94%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1467.500).
- -مستوى شهادة إعدادية نلاحظ كان عددهم (62) شخص، وبلغت النسبة (13.18%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري(106.1278) -مستوى شهادة ثانوية نلاحظ كان عددهم (85) شخص، وبلغت النسبة (24.85%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (154.1513).
- مستوى بكالوريوس او ما يعادله نلاحظ كان عددهم (71) شخص، وبلغت النسبة (20.76%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1304.366).
- مستوى ماجستير نلاحظ كان عددهم (7) شخص، وبلغت النسبة (05.2%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (3300).
- مستوى دكتوراه نلاحظ كان عددهم (2) شخص، وبلغت النسبة (0.58%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (4500) دينار.
- مستويات أخرى نلاحظ كان عددهم (9) شخص، وبلغت النسبة (2.63%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1800).

مكان العمل:

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب مكان العمل.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	مجموع الدخل	متوسط الدخل
قطاع عام(حكومي)	318	92..98	447171	1415.098
قطاع خاص	24	7.01%	30100	1433.333
المجموع	342	100%	474271	5931529

يمثل الجدول (6) لمكان العمل لعينة الدراسة حيث أعلى نسبة كانت قطاع عام(حكومي) حيث كان عددهم (318) شخص، وبلغت النسبة (92.98%) من عينة الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1415.098) دينار. كما نلاحظ كان في المرتبة الثانية قطاع خاص حيث كان عددهم (24) وبلغت النسبة (7.01%) من عينات الدراسة وبمتوسط دخل شهري (1433.333) دينار.

عدد افراد الاسرة.

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد افراد الاسرة.

عدد افراد الاسرة	التكرار	**النسبة المئوية**	**معدل الدخل**	**متوسط الدخل**
1	3	0.88%	2297	765.666
2	31	9.06%	45800	1477.419
3	52	15.20%	62084	1193.923
4	54	15.78%	70975	1314.351
5	36	10.52%	47540	1320.555
6	59	17.25%	77200	1378.571
7	27	7.89%	50420	1867.407
8	38	11.11%	52510	1381.842
9	17	4.97%	29802	1753.058
10	10	2.92%	9500	950
11	4	1.17%	11543	2885.75
12	5	1.46%	4700	1566.666
14	1	0.29%	3000	3000
15	1	0.29%	900	900
16	2	0.58%	6000	3000
19	2	0.58%	3000	1500
المجموع	342	100%	477271	1395.529

النسبة الأكبر من الأسر تتراوح من 3 و4 و6 أفراد، حيث أن الفئات من (3، 4، 5، 6) تمثل نسبة عالية من الإجمالي (52 + 54 + 59 = 165 أسرة من أصل 342)، أو حوالي 24.48% من العينة. الفئة التي تحتوي على 6 أفراد سجلت أعلى نسبة مئوية للدخل (25.17%).

ثانياً: الدخل المتوسط والمعدل:

يوجد تفاوت كبير في معدل الدخل بين الأسر.

أعلى متوسط دخل كان 750.2885، وهو لفئة عدد أفراد الأسرة = 11، وهو غير شائع ويبدو شاذاً عن باقي البيانات. أدنى متوسط دخل كان 666.765 لفئة عدد الأفراد = 1، ما يعني أن الأسر الصغيرة قد يكون دخلها محدوداً جداً.

ثالثاً: تحليل النسبة المئوية:

النسبة المئوية الأعلى كانت لفئة عدد الأفراد = 3 (15.20%) و = 4 (15.78%) و = 6 (17.25%)، مما يشير إلى أن هذه الفئات هي الأكثر شيوعًا.

الفئات من 11 إلى 19 أفراد تمثل نسباً ضئيلة جداً (أقل من 2%)، وهي فئات نادرة.

رابعاً: الاستثناء العام:

العلاقة بين عدد أفراد الأسرة ومتوسط الدخل ليست خطية، أو أنه ليس بالضرورة أن زيادة عدد الأفراد يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل. يوجد تركز واضح في فئات معينة (3-6 أفراد)، مع تفاوت في مستوى الدخل. الفئات التي تتكون من عدد كبير جداً من الأفراد (11 فما فوق) تمثل نسباً صغيرة جداً كما موضح بالشكل (1).

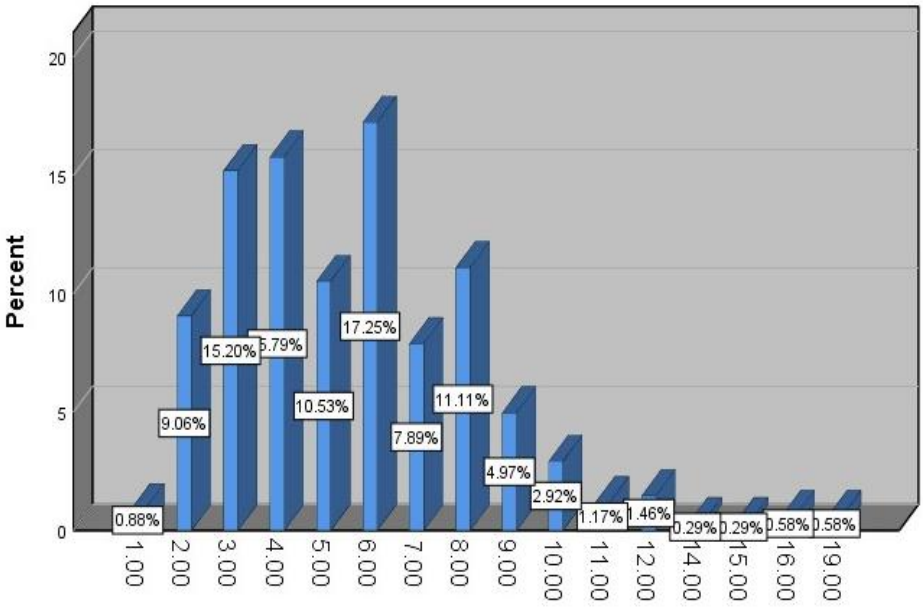

شكل (1): توزيع عينة الدراسة حسب عدد افراد الأسرة.

قياس خط الفقر

ان طريقة قياس خط الفقر التي تم اعتمادها في هذا البحث هي طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقا لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية في تقدير خط الفقر، ويمكن عرض البيانات اللازمة للقياس وفقا لهذه الطريقة كما يلي:

- تحديد متوسط الإنفاق على المجموعات السلعية المجمعة (الغذائية والغير غذائية) من واقع ميزانية **الأسرة.**
- تحديد الأهمية النسبية للأنفاق على السلع الغذائية والغير غذائية من واقع ميزانية الأسرة.
- تم اعتماد السعرات الحرارية اللازمة لأي شخص يوميا من الغذاء كما يلي: (مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2008).
  - الحد الأدنى من السعرات الحرارية المطلوبة للفرد يوميا من الغذاء 2389 سعرة حرارية يوميا.
  - متوسط استهلاك السعرات الحرارية للفرد يوميا من الغذاء 3251 سعرة حرارية يوميا.

ولقياس خط الفقر يتم اتباع الخطوات التالية:

تم تجميع البيانات المطلوبة لقياس خط الفقر من استمارة الاستبيان وتم فرزها في الجدول

الجدول رقم (8) الإنفاق على السلع الغذائية والغير الغذائية خلال عام 2025 من واقع بيانات الدراسة الميدانية.

الجول (8): الانفاق الاسري على السلع الغذائية والسلع غير الغذائية في منطقتي (الوشكة، أبوقرين)

مجموعة الانفاق السلعية الشهرية	اجمالي الانفاق الاسري	متوسط الانفاق الاسري	الأهمية النسبة للإنفاق%
الانفاق على السلع الغذائية	358200	1047.37	%19.14
الانفاق على السلع الغير الغذائية	1513149	4424.41	%80.86
المجموع	1871349	5471.78	%100

المصدر: تم إعداده من قبل الباحثان بالاستناد إلى البيانات المتحصل عليها من استمارة الاستبيان.

قياس خط الفقر المدقع في منطقتي (الوشكة، أبو قرين)

تم تحديد حجم الدخل الذو يمثل خط الفقر المدفع عن طريق استخدام المعادلة التالية:

$$Yf = (Et)(Cf)(a)$$

حيث

yf- خط الفقر المدفع المواد الغذائية.

Cf- الأهمية النسبية للإنفاق على السلع الغذائية من واقع ميزانية الأسرة.

Et- متوسط الإنفاق الأسري على السلع الغذائية والغير غذائية من واقع ميزانية الأسرة.

a- نسبة الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية من الغذاء إلى متوسط استهلاك السعرات الحرارية للشخص من الغذاء.

$$a = \frac{239}{3251} \quad = 0.735$$

يمكن تقدير قيمة خط الفقر المدقع كما يلي:

$$yf = (Et)(Cf)(a)$$

$$yf = (5471.78)\ (0.191)\ (0.735)$$

$$yf = 768.15$$

بناء على ما سبق يمكننا القول إن كل أسرة تتحصل على دخل أقل من 768 دينار شهريا تعتبر الأسرة فقيرة لا يمكنها حتى توفير احتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية، وبتطبيق هذا المقياس على عينة الدراسة نجد أن هناك 13 من الأسر التي دخلها أقل من خط الفقر المدفع أو ما نسبته **33.80%**

قياس خط الفقر المطلق منطقتي (الوشكة، ابوقرين)

للحصول على قيمة خط الفقر المطلق تم استخدام المعادلة التالية:

$$Yp = Yf\ (1+Cp/Cf)$$

حيث ان:

Yp= خط الفقر المطلق

Yf = خط الفقر المدقع

Cp/Cf= معامل الأهمية النسبية لعناصر الانفاق باستثناء الغذاء

عليه يمكن تقدير قيمة الخط الفقر المطلق كما يلي:

$$yP = 768*(1+4424.41/1047.37)$$

$$yP= 4012.26$$

بناء على ما سبق يمكننا القول إن كل أسرة تتحصل على دخل أقل من 4012 دينار تعد تحت خط الفقر وقد أظهرت النتائج أن 311 أسرة التي دخلها أقل من خط الفقر المطلق ومتوسط دخل الأسر التي تقع تحت خط الفقر المطلق 1206 دينار.

نسبة الفقر:

$$H=\left(\frac{q}{N}\right) x100$$

جيث:

q:عدد الأسر تحت خط الفقر

n: أجمالي عدد الأسر

$$\frac{311}{342} \times 100 = 90.93\%$$

نلاحظ ان النسبة المئوية كانت= 90.93% مما يدل على ارتفاع مستوى الفقر بين الأسر ويدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذا الوضع.

فجوة الفقر:

يمكن إيجادها باستخدام المعادلة التالية:

$$P_1 = [Yp – Yi/Yp] *100.$$

حيث ان:

P_1 = فجوة الفقر

yP = خط الفقر المطلق

Yi = متوسط دخل الاسر الفقيرة.

$$P_1= [y\ p- yi/y\ p] *100\ (4012-1206/\ 4012)$$

$$p_1=\%69.9x100$$

قدرت فجوة الفقر بين متوسط دخل الاسر الفقيرة وخط الفقر ب 69.9%، وهذا يعني ان قيمة المبلغ اللازم لرفع دخول الفقراء الي خط الفقر= 69.9 % من قيمة خط الفقر المطلق.

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الجول (9): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الرقم	الدراسة	نوع الدراسة	سنة الدراسة	المنطقة الجغرافية	نتائج قياس خط الفقر ومؤشراته			
					خط الفقر المدقع	خط الفقر المطلق	نسبة الفقر%	فجوة الفقر
1	مركز بحوث العلوم الاقتصادية	سلاسل زمنية	2007	ليبيا	258	551	-	-
2	فاطمة حسونة	مقطعية	2015	زليتن	223.18	659.83	12.07	1.89
3	الهام التومي	مقطعية	2016	مصراتة	302	788	18.8	21.6
4	الرائس وآخرون	مقطعية	2022	مصراتة	517.66	1346	34.55	-
5	اشكاب والفضيل	سلاسل زمنية	2024	ليبيا	950	2350	30.5	-
6	الدراسة الحالية	مقطعية	2025	الوشكة أبوقرين	768	4012	90.93	69.9

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة خط الفقر للدراسة الحالية اعلي من قيمته في الدراسات السابقة، ويرجع ذلك إلى التضخم الكبير داخل الاقتصاد الليبي وارتفاع أسعار الصرف خلال فترة الدراسة ومما لا شك فيه ان ارتفاع أسعار السلع الضرورية يؤدي الي ارتفاع تكلفتها ومن ثم زيادة قيمة الدخل المطلوب للحصول عليه.

مناقشة الفرضية:

نصت فرضية الدراسة على انه: توجد نسب مرتفعة في منطقتي ابوقرين والشوكة أسر تحت خط الفقر المطلق، من خلال نتائج عمليات القياس الخاصة بقياس خط الفقر ومؤشراته، يتضح ان المنطقتان تعانيان من ظاهرة الفقر وبنسبة مرتفعة، حيث كان 90.93% من الاسر يتقاضون دخلا اقل من مستوي خط الفقر المطلق، بناء عليه يتم قبول فرضية الدراسة.

النتائج والتوصيات

ان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو قياس خط الفقر، وقد تم اختيار منطقة أبو قرين والشوكة كإطار جغرافي للدراسة الميدانية وكخلفية عن الإطار النظري للبحث ثم مراجعة الادبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الفقر، كما تم التطرق إلى واقع الفقر في الاقتصاد الليبي. وفي جانب الدراسة الميدانية تم استعراض الخصائص العامة لعينة الدراسة الميدانية والقيام بقياس خط الفقر على مستوى منطقة أبو قرين والشكة، ومن خلال دراسة وتحليل خط الفقر ما بين افراد المجتمع على مستوى منطقة أبو قرين والوشكة، وفقا لبيانات العينة العشوائية المختارة، أمكن التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات كما هو مبين ادناه.

النتائج:

بناءً على الدراسة التطبيقية لقياس خط الفقر في منطقتي الوشكة وأبو قرين الريفيتين في الاقتصاد الليبي، توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

- خط الفقر المطلق والمدقع: بلغت قيمة خط الفقر المطلق في المنطقتين 4012 دينار ليبي شهرياً، بينما بلغت قيمة خط الفقر المدقع 768 دينار ليبي شهرياً.
- معدلات الفقر: أظهرت النتائج أن نسبة الفقر الإجمالية في المنطقتين مرتفعة جداً، حيث بلغت 90% من الأسر تقع تحت خط الفقر المطلق. أما نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع فقد بلغت 3.8%.
- فجوة الفقر: بلغت فجوة الفقر في المنطقتين 69.9%، مما يشير إلى عمق الفقر وحجم الموارد المطلوبة لرفع الأسر الفقيرة إلى مستوى خط الفقر.
- مقارنة بالدراسات السابقة: لوحظ أن قيم خط الفقر الحالية في المنطقتين أعلى بكثير مقارنة بالدراسات السابقة. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى التضخم الكبير الناتج عن ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازية، وزيادة الأرقام القياسية للأسعار العالمية، مما أثر سلباً على القوة الشرائية للأسر في المناطق الريفية.

التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة، يوصى بما يلي:

- معالجة التضخم وارتفاع سعر الصرف: يجب على الجهات المعنية اتخاذ إجراءات عاجلة للسيطرة على التضخم ومعالجة مشكلة ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، لما لهما من تأثير مباشر على تكاليف المعيشة وارتفاع خط الفقر.
- دعم الأسر الفقيرة: يتوجب على الدولة تبني سياسات دعم موجهة للأسر التي تقع تحت خط الفقر، خاصة في المناطق الريفية، لضمان توفير الاحتياجات الأساسية وتحسين مستوى معيشتهم.
- تنمية المناطق الريفية: ضرورة وضع خطط تنموية شاملة للمناطق الريفية مثل الوشكة وأبو قرين، تركز على تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء)، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية المحلية لخلق فرص عمل وزيادة الدخل.
- إعادة توزيع الدخل: مراجعة سياسات توزيع الدخل لضمان عدالة أكبر في توزيع الثروات والموارد، وتقليص الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة.
- تشجيع القطاع الخاص: تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المناطق الريفية، خاصة في مجالات الزراعة والصناعات الصغيرة، لتوفير فرص عمل مستدامة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين.
- رفع الحد الأدنى للأجور: النظر في رفع قيمة الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وقيم خط الفقر الجديدة، لضمان دخل كريم للأسر العاملة.
- دراسات مستقبلية: إجراء دراسات دورية لقياس خط الفقر وتتبع مؤشراته في مختلف المناطق الليبية، مع التركيز على تحليل العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة بشكل أعمق، لتقديم بيانات محدثة تدعم صياغة السياسات الفعالة.

المراجع

أولا: الكتب

1- أبوسنينه، محمد (2018) دور الاقتصاد في الهوية الوطنية. منشورات مركز الدراسات والقانون، جامعة بنغازي.

2- الغزالي، محمد (1991) الفقر والزهد، سلسلة إحياء علوم الدين (10)، تهذيب وتعليق الشيخ زهير الكبي. بيروت: دار الفكر العربي.

3- الفارس، ع. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4- باقر، عبد الكريم. (2007). مشكلة الفقر في الوطن العربي بين الواقع والسياسات العامة. 5-سلسلة
دجبر، ناصر. (2004). تحليل توزيع الدخل ومستوى المعيشة في الدول النامية. منشورات مركز
دراسات التنمية الاقتصادية، بغداد، العراق.
6-حسين الخزاعي (2009) التشريعات الاجتماعية وحقوق الإنسان. عمان: دار يافا العلمية.
7-دراسات اقتصادية، العدد (5)، المركز العربي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، لبنان.

ثانيا: الرسائل العلمية

1- حسونة، فاطمة منصور محمد ، قياس خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، دراسة
ميدانية علي مدينة زليتن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا،
2015.
2- التومي، الهام، تحليل ظاهرة الفقر ومستوي المعيشة في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية علي مدينة
مصراتة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة مصراتة، ليبيا، 2017.
3- اشكاب، يونس محمود، تحليل الانفاق الاستهلاكي العائلي والعوامل المحددة له في الاقتصاد الليبي ،
دراسة تطبيقية للعائلات تحت وفوق خط الفقر بمدينة مصراتة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسة جامعة مصراتة، ليبيا،2018.

ثالثًا: التقارير الرسمية والإحصاءات: -

1. البنك الدولي (1985). دراسة كفاءة وعدالة الإيرادات الحكومية والنفقات الاجتماعية – الأردن.
عمان.
2. البنك الدولي (1994) تقييم الفقر في الأردن. عمان.
3. اللجنة الدائمة للسكان – قطر (2008). مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة في دولة قطر:
الواقع والآفاق. أغسطس، ص 20.
4. المجلس الأعلى للسكان – الأردن (2010) تقرير حالة سكان الأردن. تموز 2010.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة.
6. دائرة الإحصاءات العامة (2008). الكتاب الإحصائي السنوي الأردني، العدد (59)، عمان.
7. دائرة الإحصاءات العامة (2010) نتائج مسح الفقر في الأردن. عمان.

ثالثا: البحوث والنشرات والدوريات والمؤتمرات

1- العجلوني محمد، الأسباب الاجتماعية لظاهرة الفقر، جامعة الأسمرية،2010.
2- الأسمر عدنان، مواضيع وابحاث سياسية ، 2011.
3. اشكاب، الفضيل أسباب ارتفاع تكلفة المعيشة وبروز ظاهرة الفقر مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال
المجلد 11 العدد 2 سنة 2024
3- غالبة بن كنزة، التجربة الماليرية في مكافحة الفقر ومقومات نجاحها، 2019.
4- خليل إيناس ، كيفية معالجة الفقر في المجتمع، 2021.
5- الرائس، ابورويص، قياس خط الفقر في الاقتصاد الليبي ،دراسة ميدانية علي مدينة مصراتة، كلية
الاقتصاد والعلوم السياسة ،جامعة مصراته، ليبيا، 2022.